

العنوان باللغة العربية

استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

احمد نواف الدويش

إشراف/

العام الدراسي:

2024

فهرس المحتوى:

2	فهرس المحتوى:
3	المستخلص Abstract:
5	المقدمة:
7	مشكلة الدراسة:
8	أهمية الدراسة:
9	أهداف الدراسة:
10	تساؤلات الدراسة (الفروض):
12	الدراسات السابقة:
16	المنهجية وطرق البحث:
18	أدوات الدراسة (أدوات جمع البيانات):
20	مجالات الدراسة (بشري، مكاني، زمني):
21	الملخص Summary:
22	التوصيات:
24	المراجع والمصادر:

المستخلص Abstract:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يعتبر هذا الموضوع مشكلة مهمة تستدعي البحث والدراسة، حيث يمكن أن تواجه الدراسات في هذا المجال عدة تحديات.

أحد التحديات الشائعة هو قلة الأبحاث والبيانات المتاحة. قد يكون من الصعب العثور على مصادر بحثية شاملة وبيانات متاحة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. قد يكون ذلك بسبب قلة الدراسات السابقة في هذا المجال أو نقص البيانات المتاحة للباحثين.

تتضمن التحديات الأخرى التي قد تواجه الدراسات في هذا المجال الجوانب التنظيمية والقانونية. قد يكون من الصعب فهم الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. قد يواجه الباحثون صعوبة في تحديد القوانين واللوائح ذات الصلة وفهم كيفية تطبيقها في سياق الشراكة.

بشكل عام، فإن استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية يمثل موضوعًا هامًا يستحق الاهتمام والدراسة. يشكل تحسين هذه الشراكة تحديًا يتطلب تجاوز العقبات المحتملة والعمل على تحقيق النتائج المرجوة في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول

المقدمة:

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الأدوات الرئيسية التي يمكن استخدامها لتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تتمثل هذه الشراكة في التعاون والتفاعل بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتنفيذ مشاريع وخدمات تخدم المصلحة العامة.

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الإدارة العامة إلى تحقيق عدة أهداف. أحد هذه الأهداف هو تحسين كفاءة الخدمة العامة من خلال استفادة من خبرات ومهارات الشركات الخاصة في تقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية وجودة. فالقطاع الخاص غالبًا ما يكون لديه مجموعة متنوعة من الموارد والتقنيات والممارسات الفعالة التي يمكن تطبيقها في تحسين أداء الخدمات العامة.

علاوة على ذلك، تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تعزيز الحوكمة في الإدارة العامة. فمن خلال إشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة، يتم تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة. كما تساهم الشراكة في تعزيز استخدام المعايير والممارسات الأفضل في إدارة المشاريع والموارد وضمان تحقيق النتائج المرجوة.

تتمثل أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية في عدة أشكال، بما في ذلك التعاقدات والامتيازات والتمويل المشترك والاستثمارات العامة-الخاصة. وتشمل المشاريع المشتركة بين القطاعين العديد من المجالات مثل البنية التحتية، والنقل، والصحة، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة (عيسى، 2018).

يُعدّ الاستثمار في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية أمرًا هامًا لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق رؤية المملكة 2030. فهو يساهم في تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل، إلى جانب تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ومع ذلك، يجب أيضًا أن يتم التعامل مع التحديات والمخاطر المحتملة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل التوازن بين مصلحة الربح والمصلحة العامة وضمان توافق المشاريع مع التشريعات واللوائح المحلية.

بشكل عام، يمكن القول إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل إستراتيجية فعالة لتحسين حوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. من خلال الاستفادة من قدرات القطاع الخاص وتعزيز التعاون والتفاعل بين القطاعين، يمكن تحقيق تحسين في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ السياسات بشكل فعال وشفاف، مما يعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد.

مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية يمكن أن تشمل عدة جوانب. بعض المشكلات الشائعة التي يمكن أن تواجه الدراسات في هذا المجال:

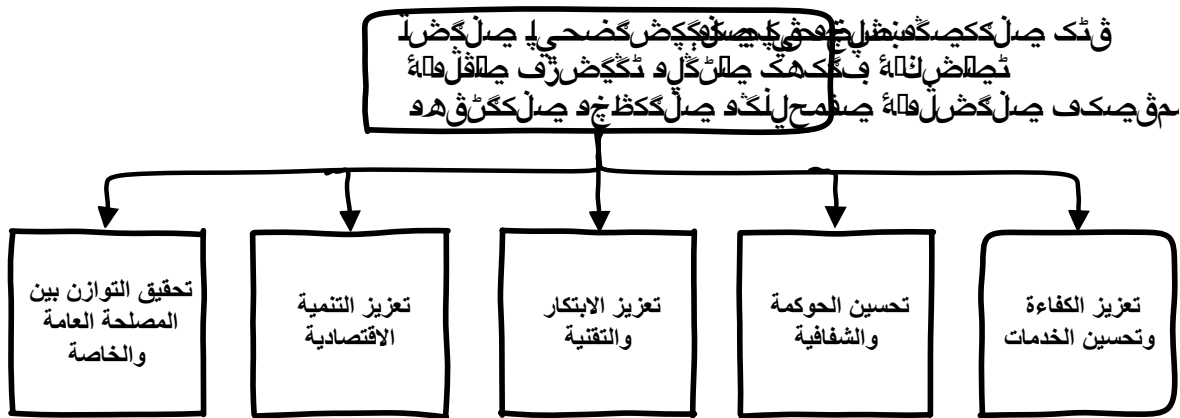
1. قلة الأبحاث والبيانات: قد تواجه الدراسات صعوبة في العثور على مصادر بحثية وبيانات متاحة وشاملة حول دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. قد يكون هذا بسبب قلة الدراسات السابقة في المجال أو قلة البيانات المتاحة للباحثين.
2. التحديات التنظيمية والقانونية: قد تواجه الدراسات تحديات في فهم الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. قد تكون هناك صعوبة في تحديد القوانين واللوائح ذات الصلة وفهم كيفية تطبيقها في سياق الشراكة.
3. تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة: قد تواجه الدراسات تحديات في تحقيق التوازن المناسب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. من الضروري أن يتم تحقيق هذا التوازن لضمان أن تكون الشراكة مفيدة للمجتمع بشكل عام وليس فقط للشركات الخاصة.
4. قضايا الشفافية والمساءلة: قد تواجه الدراسات تحديات في تحقيق الشفافية والمساءلة في عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يجب أن تتميز الشراكة بآليات فعالة لضمان الشفافية في صنع القرارات وتنفيذ السياسات والمشاريع، وكذلك آليات للمساءلة إذا تم انتهاك القوانين أو المعايير.
5. تقييم الأثر: من الصعب قياس وتقييم الأثر الفعلي للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. قد تواجه الدراسات صعوبة في تحديد العوامل المؤثرة وتقديم النتائج وتحليلها بطرق كمية ونوعية لتقييم الأثر الفعلي لهذه الشراكة.

هذه بعض المشكلات المحتملة التي يمكن أن تواجه الدراسات المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. قد تحتاج الدراسات في هذا المجال إلى تجاوز هذه المشكلات من خلال استخدام منهجيات بحثية متعددة وتعاونية، والتعاون مع الجهات المعنية في الحكومة

والقطاع الخاص للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة. كما يمكن أن يسهم توجه السياسات الحكومية نحو دعم وتعزيز الشراكة بين القطاعين في تخفيف بعض هذه المشكلات وتعزيز البحوث والتحليل في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية ذات أهمية كبيرة. بعض الأسباب التي تبرز أهمية هذه الدراسة:



رسم توضيحي 1: أهمية دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

1. تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات: يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز كفاءة الإدارة العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. من خلال استخدام خبرات القطاع الخاص وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية، يمكن تحسين عمليات تقديم الخدمات وتحقيق نتائج أفضل بأقل تكلفة وزمن.
2. تحسين الحوكمة والشفافية: يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين في تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية في الإدارة العامة. عن طريق وضع آليات شفافة ومساءلة فعالة، يتم تعزيز مشاركة القطاع الخاص في صنع القرارات العامة وتطبيق المعايير القانونية والأخلاقية.
3. تعزيز الابتكار والتقنية: قد يساهم التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الابتكار واستخدام التقنية في الإدارة العامة. يمكن للشركات الخاصة تقديم حلول وتكنولوجيا مبتكرة لتحسين العمليات الحكومية وتوفير خدمات أكثر فاعلية وملاءمة.

4. تعزيز التنمية الاقتصادية: يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة

العربية السعودية. من خلال جذب الاستثمارات الخاصة وتوفير بيئة أعمال ملائمة، يمكن تعزيز النمو

الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

5. تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة: يمكن أن تساهم الشراكة بين القطاعين في تحقيق التوازن

بين المصلحة العامة والخاصة. عن طريق وضع آليات ومعايير واضحة، يتم تحقيق الاستفادة العامة من

الشراكة دون المساس بالمصالح الخاصة.

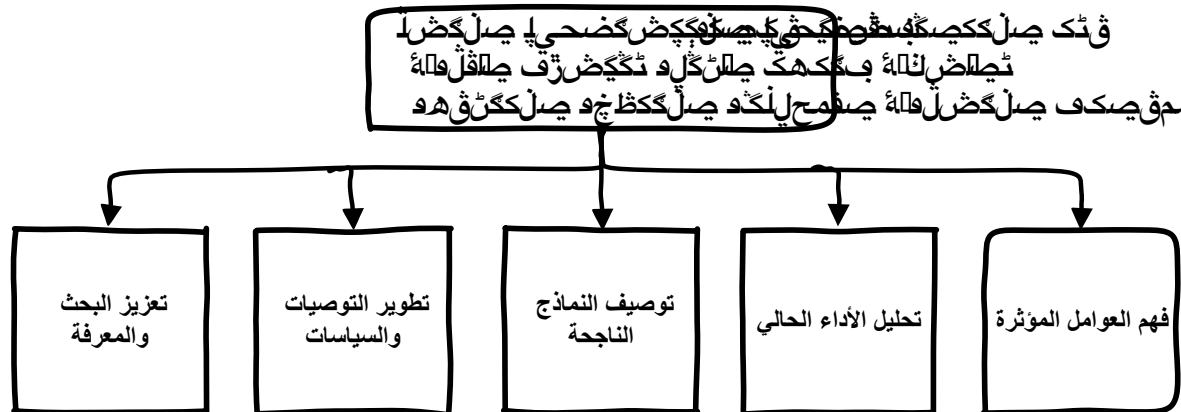
باختصار، فإن دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في فهم الفوائد وتوضيح كيفية تحقيق

أقصى استفادة من هذه الشراكة في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة

العامة في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق عدة أهداف مهمة، ومن بين هذه الأهداف:



رسم توضيحي 2: أهداف دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

1. فهم العوامل المؤثرة: تهدف الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تؤثر على دور الشراكة بين القطاعين العام

والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه

العوامل القانونية والتنظيمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

2. تحليل الأداء الحالي: تهدف الدراسة إلى تحليل الأداء الحالي لشراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وتقييم فعالية هذه الشراكة في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. ويمكن أن يشمل ذلك تحليل النجاحات والتحديات والمشكلات الموجودة.

3. توصيف النماذج الناجحة: تهدف الدراسة إلى توصيف النماذج الناجحة لشراكة القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة الحالات التي أظهرت نتائج إيجابية في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. ويمكن أن يتم اختيار هذه النماذج من قطاعات مختلفة مثل الصحة، والتعليم، والنقل، وغيرها.

4. تطوير التوصيات والسياسات: تهدف الدراسة إلى تطوير توصيات وسياسات فعالة لتعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. وتستند هذه التوصيات إلى النتائج والتحليلات التي تم الوصول إليها في الدراسة.

5. تعزيز البحث والمعرفة: تهدف الدراسة إلى إثراء المعرفة المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. ويمكن استخدام نتائج الدراسة كأساس للبحوث المستقبلية ولتوجيه السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الحكومي والعام في المملكة العربية السعودية.

باختصار، تهدف دراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية إلى فهم العوامل المؤثرة وتحليل الأداء الحالي وتوصيف النماذج الناجحة وتطوير التوصيات والسياسات وتعزيز المعرفة في هذا المجال.

تساؤلات الدراسة (الفروض):

تساؤلات الدراسة حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية يمكن أن تشمل مجموعة من الأسئلة الرئيسية والأسئلة الفرعية التي تستهدف فهم العملية بشكل شامل. وفيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن أن تتضمنها الدراسة:

□ أسئلة رئيسية:

1. ما هو دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما هي التحديات والعوائق التي تواجه تنفيذ شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟
3. ما هي الفوائد المترتبة على تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة؟
4. ما هي السياسات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟

□ أسئلة فرعية:

1. ما هي أفضل الممارسات الدولية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة؟
2. ما هي الأمثلة الناجحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وكيف تم تحقيق النجاح في هذه الحالات؟
3. ما هي التحديات المحتملة التي قد تواجه تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟
4. كيف يمكن تقييم فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة؟
5. ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف المرجوة في المملكة العربية السعودية؟

الدراسات السابقة:

في عالم تبحث فيه الحكومات عن طرق بديلة للاقتصادات النامية، يظل تطوير البنية التحتية جانباً رئيسياً من هذه التطلعات. وبالنسبة لاقتصادات الشرق الأوسط، التي اعتمدت على عائدات النفط، فإن استراتيجية النمو لم تعد كما كانت من قبل، حيث كانت أسعار النفط تتقلب مما أدى إلى انخفاض الدخل المالي. والمملكة العربية السعودية هي أحد هذه الاقتصادات. وهكذا، في استراتيجية التنمية للمملكة المبيّنة في رؤية 2030، كان هناك تركيز على دخول اللاعبين من القطاع الخاص في شراكة مع الحكومة في البنية التحتية ومشاريع التنمية الاقتصادية الأوسع. في حين أن المفهوم سهل على الورق، فإن إدارة مشاريع الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص (PPP) يعد مسعى معقداً نظراً للمصالح المتضاربة للشركاء أنفسهم. تناول هذا البحث عوامل النجاح الحاسمة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية بناءً على انعكاسات الدراسة الكمية لمشاريع البنية التحتية. بالنسبة للتحليل الوصفي، تم استخدام إجمالي عدد المشاركين (1200 مستجيب)، وبالنسبة للإحصاءات الاستدلالية، تم استخدام عينة مكونة من 543 مستجيباً في نموذج المعادلة المنظمة الذي تم اختباره على Smart PLS. اختبر النموذج عوامل النجاح الحاسمة التي يتوسطها الانفتاح والتواصل وتحليل متعدد المجموعات يديره المستوى الوظيفي (يمثل مستوى صنع القرار المصنف إلى واضعي الاستراتيجيات - المستوى الاستراتيجي وما فوقه؛ والمنفذون الاستراتيجيون - مديرو العمليات). وقد حصلت النماذج على نسبة R^2 لعينة طبقية بلغت 54.5% لنموذج المستوى الاستراتيجي و45.9% لنموذج المنفذين الاستراتيجيين. وأكد كلا النموذجين أهمية شفافية المشتريات، وتقاسم المخاطر وتخصيصها، وإدارة المعرفة. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات في تأثير الحوكمة والانفتاح والتواصل وكفاءة النموذج المالي. ولم يكن للحوكمة تأثير كبير على نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلا على المستوى التشغيلي بينما كانت لها علاقة وساطة كاملة مع الانفتاح والتواصل على المستوى التشغيلي. أنتجت الدراسة بعد ذلك إطارين مناسبين لصانعي السياسات والجهات الفاعلة المحتملة من القطاع الخاص لفهم العوامل ذات الصلة التي يجب تحديد أولوياتها على كل مستوى من مستويات صنع القرار لضمان إكمال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بنجاح في المملكة العربية السعودية (Jubair، 2022).

توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) نهجاً لتحسين كفاءة الخدمات العامة. يتم تشجيع البلديات في المملكة العربية السعودية على الدخول في ترتيبات مع القطاع الخاص لتحسين تقديم خدماتها. ومع ذلك، فإن

الممارسات الحالية في الخدمات البلدية تقتصر على الاستعانة بمصادر خارجية ولم يتم بذل أي محاولة نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تهدف هذه الورقة إلى دراسة إمكانيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات البلدية. تبدأ الورقة بمراجعة الخلفية النظرية لوضع إطار عام للشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن ثم، فإن قرار البلديات بالدخول في شراكة مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص هو قرار رئيسي للبلديات؛ وتحدد الورقة الظروف التي تجعل من الممكن اتخاذ قرار لاختبار إمكانية تطبيقها على البلديات السعودية. تمت الإشارة بشكل خاص إلى مدينة جدة بسبب الصعوبات في الحصول على بيانات حول الخدمات البلدية بشكل عام والتي يمكن التغلب عليها من خلال المعرفة والخبرة الشخصية. في هذه الحالة، فإن معرفة المؤلف بمدينة جدة التي تم جمعها من منصبه كنائب للأمين توفر مصدراً وصفيًا للبحث الذي يتبع المنهج الاستكشافي. وتشمل النتائج الرئيسية للدراسة أن معظم الخدمات البلدية تعاني من عدم كفاية الموارد وأن جودة تقديمها تهيمن عليها. ولذلك، يوصى البلديات بإعداد إطار استراتيجي يأخذ في الاعتبار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين خدماتها. ومع ذلك، قد لا تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلاً جيداً لجميع الخدمات؛ بل يمكن أن يكون بمثابة ملاذ محتمل لتحسين مشاريع الأشغال العامة التي يتم تشغيلها حالياً من خلال المشتريات التقليدية (Abdullah, 2009).

على مدى السنوات العشرين الماضية، أدى الطلب المتزايد على تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية إلى خلق حاجة إلى استراتيجيات توصيل جديدة وفعالة. وفي أوائل التسعينيات، تم اقتراح الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد هذه الحلول لمساعدة الحكومة على مواجهة الطلب المتزايد على الخدمات العامة. ومع ذلك، تمت مواجهة عدد من المشكلات في جميع أنحاء العالم في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واجهت المملكة العربية السعودية، على غرار بلدان أخرى، مشاكل في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإدارة ترتيبات الشراكة المعقدة المرتبطة بها. لذلك، ركزت هذه الأطروحة على دراسة المبادئ التوجيهية/الأطر التوجيهية للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية لتحسين ممارستها المنفذة. تم تطوير البحث بناءً على البيانات النوعية التي تم جمعها من دراساتي حالة. تم استخدام منهج دراسات الحالة المتعددة هذا لفهم ووصف: الأساس المنطقي وأهداف الحكومة لاختيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص في تخطيط وتطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة المرتبطة بمشاريع الشراكة

بين القطاعين العام والخاص؛ والقدرة المؤسسية للقطاعات العامة على تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ومحركات سوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد كشف تحليل البيانات عن أربعة عوائق كبيرة: الافتقار إلى الإرادة السياسية والدعم، والقدرة والخبرة القانونية والتنظيمية، والمؤسسية، ونضج السوق. واستجابة لنقاط الضعف هذه، اقترح الباحث إطارًا لتحسين نضج السوق لتمكين تنفيذ أكثر نجاحًا. وتتمثل المهمة الرئيسية للإطار المقترح في توجيه القطاعات العامة وصانعي السياسات المهتمين بتنفيذ أكثر فعالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستند تطوير هذا الإطار إلى الرؤى المكتسبة من تحليلات دراسات الحالة والمناقشات مع الخبراء وأفضل الممارسات الدولية. ويركز أيضًا على طرق تجنب الإخفاقات المحددة ويشرح كيفية التغلب على التحديات المتعلقة بسوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص السعودي. ويتضمن الإطار المقترح عناصر أساسية (الإرادة السياسية، والسياسات القانونية والتنظيمية، والسياسات المؤسسية، ونضج السوق) والسمات ذات الصلة التي يجب على الحكومات مراعاتها بعناية عند الشروع في تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Alhomadi، 2012).

تتناول هذه الدراسة (Al-Hanawi، 2019) مسألة توفير الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، وتبحث بشكل خاص في التحديات التي تواجه مقدمي الرعاية الصحية ومسؤولي الوزارة. وعلى الرغم من أن الدراسة تركز على عوامل خاصة بالمملكة العربية السعودية، إلا أنها تبحث أيضًا في المشكلة من منظور دولي واسع النطاق. وعلى وجه الخصوص، تستكشف الدراسة تجربة تحديث الرعاية الصحية في المملكة المتحدة لوضع تصور عملي لدمج الخدمات العامة مع مُثل السوق. هناك حاجة ملحة لتحديث نظام الرعاية الصحية السعودي مع كون العبء الاقتصادي على وزارة الصحة التي تمولها الدولة وسيلة غير مستدامة لتوفير الرعاية الصحية في المستقبل. ويكمن الحل جزئيًا في فتح نظام الرعاية الصحية العامة أمام مصادر بديلة للإيرادات. وعلى وجه الخصوص، سيتم اعتبار الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لتمويل الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ولتحسين معايير وجودة الرعاية. وتخلص هذه الدراسة إلى أنه في حين أن التحرك نحو نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الرعاية الصحية قد تم وصفه كشرط مسبق للتحديث والتطوير، فإن الاندماج الدقيق بين القوات الحكومية وغير الحكومية يظل مصدرًا للتخمين. ونتيجة لذلك، تدعو الدراسة إلى توخي الحذر عند تقييم فوائد ومخاطر الشراكات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

هناك أسباب وتقنيات حكومية مختلفة للبحث عن شراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء البلدان المتقدمة. وكانت الدوافع الهامة هي تحسين الكفاءة وتوزيع المخاطر مقارنة بتقنيات التمويل التقليدية وتقليل الميزانية وحدود الاقتراض. في هذه الدراسة، تم تقييم الحركة نحو الخصخصة لتعزيز كفاءة مستشفيات وزارة الصحة باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) من عام 1979 إلى عام 2020. علاوة على ذلك، تم تقدير كفاءة المستشفى الفردي من خلال نموذج DEA، والذي يتضمن: كفاءة النطاق (SE)، والكفاءة التقنية البحتة (PTE)، والكفاءة الفنية الشاملة (OTE). بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل العوامل المؤثرة على هذه الكفاءات من خلال انحدار توبيت. وتشير نتائج VRS إلى أن أعداد المستشفيات المستفيدة من المرحلة المؤسسية الكاملة أكبر من تلك المستفيدة من المرحلة الأخيرة (والعكس صحيح في حالة دائرة الاستعلام والأمن). كان التباين بين المستشفيات غير الفعالة في المرحلة الأقل تخصيصًا للشركات (2000-2020) أكثر وضوحًا مما كان عليه في المرحلة الكاملة للشركات (1988-1999). في الختام، تحقق المستشفيات الموحدة بالكامل (في المتوسط) كفاءة إجمالية أفضل نسبيًا. من المستحسن أن يتم تحفيز المزيد من التحول إلى شركات من خلال مجموعة موحدة من مقاييس الأداء، والتي تغطي كلا من معايير الجودة وقياسات الكفاءة الاقتصادية من منظور الرعاية الصحية (Khan، 2022).

جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لترسم حاضر حكومة عالية الأداء تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة، وتحديد مواطن القوة وتُعظم أثرها، وتشمل كافة الجوانب التي تمس حياة المواطن ومستقبل الوطن، وهو ما تعبر عنه مرتكزاتها الرئيسية (مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح).

ومن أهم السمات التي تتسم بها الرؤية، تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام غير نفطي، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وتطوير وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام، وتحقيق التميز في الأداء الحكومي، ودعم التحول الرقمي، والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتعزيز التنمية المجتمعية، وضمان استدامة الموارد الطبيعية. وبما أن الرؤية تهدف إلى تحقيق التقدم والتطور والازدهار، فإن هذه الأهداف تتطلب وجود أدوات فعالة ومستدامة لتحقيق نتائجها المرجوة وعلى رأسها الحوكمة (الغملاس، 2023).

تستكشف هذه الدراسة (Biygautane، 2016) تجارب الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية، ويقدم رؤى جديدة حول تطور ظاهرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص خارج السياق الغربي. ويحلل نهجهم في التعامل مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك أطر

السياسات، ومبررات تنفيذها، ويقدم فحصًا نقديًا لتطور مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص حتى الآن. وعلى النقيض من الاتجاه الدولي حيث تم استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأهداف التغلب على القيود المالية أو توفير البنية التحتية العامة بكفاءة، يقال إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول الخليج الثلاث لا تزال في مهدها، وقد اقتصر استخدامها على القطاعات حيث الحكومات لا يمكن تسليم المشاريع الهامة. ويختتم المقال بتحديد الاتجاهات المستقبلية لدول الخليج الثلاث في استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية لتقديم مجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية الضخمة، لا سيما في ضوء تضائل عائدات النفط. تهدف هذه الدراسة (سفيان، 2022) على تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وتنامي الفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة للعديد من القطاعات كالطيران، المياه وإدارة الموانئ، وكذلك تستوضح التحديات والمعوقات هذا النوع من التعاقدات، ومتطلبات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص وذلك بهدف توضيح وبلورة متطلبات وأسس الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات الاقتصادية من أجل النهوض بالاقتصاد السعودي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في رؤية المملكة 2030. وخلصت الدراسة إلى أن الشراكة بين القطاع العام والخاص إذا ما توفر لها الهيكل الصحيح يمكن تطويرها بنجاح وهو ما أثبتته التقدم الفعلي الذي أحرزته المملكة في فتح قطاعات جديدة وإصلاح القوانين واللوائح الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا ما سيسهم في زيادة عدد مشاريع الشراكة خلال السنوات القادمة مع شركاء دوليين وإقليميين ومحليين.

المنهجية وطرق البحث:

المنهجية المتبعة في البحث حول استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية تعتمد على المنهجية الكمية. هذا يعني أن الباحث سيستخدم أدوات وتقنيات قياسية وإحصائية لجمع وتحليل البيانات. المراحل الرئيسية في المنهجية المتبعة وطرق البحث المحتملة:

1. تحديد الهدف والأسئلة البحثية:

يبدأ الباحث بتحديد هدف الدراسة وتوجيهها العام، ومن ثم صياغة الأسئلة البحثية التي تركز على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

2. تصميم الدراسة:

يتم تحديد تصميم الدراسة الكمية، وذلك من خلال تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات الاعتمادية وعلاقتها المفترضة. قد يُعتمد على دراسة مقطعية واحدة أو دراسة عبر فترة زمنية محددة.

3. جمع البيانات:

يتم جمع البيانات الكمية المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. يمكن استخدام أدوات مثل الاستبانات والمسوح والبيانات الثانوية لجمع البيانات.

4. تحليل البيانات:

تتضمن هذه المرحلة استخدام أساليب الإحصاء لتحليل البيانات المجمعة. يمكن استخدام تقنيات مثل التحليل الوصفي لتلخيص البيانات والتحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقات بين المتغيرات.

5. تفسير النتائج:

تتضمن هذه المرحلة تفسير النتائج المستنتجة من تحليل البيانات وتحديد مدى تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على التحسينات في الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

6. التوصيات والاستنتاجات:

تنتهي الدراسة بتقديم التوصيات والاستنتاجات النهائية التي تعكس النتائج وتوجهات البحث، وتقديم توجيه الضوء على المساهمة المحتملة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية.

بالنسبة لطرق البحث المحتملة، يمكن تطبيق العديد من الطرق الكمية للتحقق من الفرضيات المفترضة والإجابة على الأسئلة البحثية. قد تشمل هذه الطرق:

1. الاستبانات: يمكن إعداد استبانة هيكلية تستهدف الجهات العامة والخاصة ذات الصلة لجمع آراءهم وتصوراتهم حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة.
2. المسوح: يمكن إجراء مسح ميدانية لجمع البيانات من الجهات ذات الصلة في المملكة العربية السعودية، مثل المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، لفهم تفاصيل أكثر حول الشراكة بين القطاعين وتأثيرها على الحوكمة والكفاءة.
3. تحليل البيانات الثانوية: يمكن استخدام البيانات الثانوية المتاحة، مثل التقارير الحكومية والمقالات والبحوث السابقة، لدراسة تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الحوكمة وكفاءة الخدمة.
4. التحليل الإحصائي: يمكن استخدام أساليب الإحصاء، مثل التحليل التفاضلي وتحليل الارتباط وتحليل الانحدار، لتحليل البيانات المجمعة وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الاعتمادية.

أدوات الدراسة (أدوات جمع البيانات):

في دراسة استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، يمكن استخدام عدة أدوات لجمع البيانات. بعض الأدوات الشائعة لجمع البيانات في هذا السياق:

1. الاستبانات:

تُعد الاستبانات أحد أدوات البحث الأكثر استخدامًا لجمع البيانات. يتم تصميم استبانة هيكلية تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة المتعلقة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. يتم توزيع الاستبانة على العينة المستهدفة، ويتم جمع البيانات من خلال استجابات المشاركين.

2. المقابلات:

تعتبر المقابلات أداة قوية لجمع البيانات المفصلة والتعمق في الآراء والتصورات المتعلقة بالموضوع. يتم إجراء مقابلات مع ممثلين عن القطاعين العام والخاص، مثل المسؤولين الحكوميين والمدراء التنفيذيين للشركات. يتم توجيه مجموعة من الأسئلة المفتوحة لاستكشاف آرائهم وتجاربهم وتحليل دور الشراكة بين القطاعين.

3. المراجعة الثانوية:

يتضمن استخدام البيانات الثانوية المتاحة من مصادر مثل التقارير الحكومية والدراسات السابقة والمقالات المنشورة. يمكن تحليل هذه البيانات لفهم تجارب سابقة والتحقق من النتائج الموجودة واستخدامها لدعم الأبحاث الحالية.

4. المراجعة الميدانية:

تشمل زيارة المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة ومشاركة ملاحظات ميدانية ومشاهدة مباشرة لعملية التعاون بين القطاعين. يمكن استخدام الملاحظات والملاحظات المسجلة خلال هذه الزيارات كبيانات لإثبات تأثير الشراكة بين القطاعين.

5. المسوح:

يمكن إجراء مسوح ميدانية للحصول على آراء وتصورات ممثلي القطاعين العام والخاص حول الشراكة وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة. يمكن استخدام الأسئلة المفتوحة والمغلقة في المسوح للحصول على تفاصيل أكثر عمقًا وشمولاً.

مجالات الدراسة (بشري، مكاني، زمني):

عند دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، يمكن تحليل العديد من المجالات الدراسية المختلفة:

1. المجال البشري:

يركز المجال البشري على عناصر الإنسان المتصلة بدور الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يمكن دراسة الأفراد والمؤسسات المشاركة في الشراكة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمدراء التنفيذيين في الشركات الخاصة. يمكن تحليل خلفياتهم ومهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بمجال الشراكة وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة. يمكن أيضاً استكشاف الاتجاهات والمواقف والمشاعر والتحديات التي يواجهها الأفراد المشاركون في الشراكة.

2. المجال الزمني:

يتعلق المجال الزمني بالتغيرات والتطورات الزمنية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة. يمكن دراسة التطورات التاريخية للشراكة في المملكة العربية السعودية والتغيرات في السياسات والتشريعات والإطارات التنظيمية المتعلقة بالشراكة. يمكن أيضاً تحليل التغيرات في أنماط التعاون بين القطاعين على مر الزمن وتجارب سابقة ونتائج الشراكة في المملكة.

3. المجال المكاني:

يتعلق المجال المكاني بالموقع الجغرافي للشراكة وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. يمكن دراسة المناطق الجغرافية المختلفة في المملكة العربية السعودية وتحليل مستوى التعاون بين القطاعين والتأثير الناتج عنها في كل منطقة. يمكن أيضاً استكشاف العوامل الجغرافية المحلية التي تؤثر على الشراكة وتحديد الاختلافات في النتائج والتحديات بين المناطق المختلفة.

هذه هي ثلاث مجالات رئيسية يمكن استكشافها في دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز يمكن تحليل المجال البشري لفهم الدور الذي يلعبه الأفراد المشاركون في الشراكة، بما في ذلك المهارات والخبرات التي يجلبونها والتحديات التي يواجهونها. يمكن أيضاً النظر في الثقافة التنظيمية والعلاقات العامة بين القطاعين العام والخاص وكيفية تأثيرها على الشراكة.

الملخص Summary:

تتناول هذه الدراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية. تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذجًا للتعاون يهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة وتحسين تقديم الخدمات العامة.

تركز الدراسة على ثلاث مجالات رئيسية. أولاً، يتم تحليل الجانب البشري للشراكة، ويتم التركيز على الأفراد والمؤسسات المشاركة في الشراكة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمدراء التنفيذيين في الشركات الخاصة. يتم دراسة خلفياتهم ومهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بمجال الشراكة وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة.

ثانياً، يتم تحليل الجانب الزمني للشراكة، ويتضمن ذلك دراسة التغيرات التاريخية في الشراكة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على الحوكمة وكفاءة الخدمة. يتم دراسة التطورات في السياسات والتشريعات والإطارات التنظيمية المتعلقة بالشراكة، بالإضافة إلى تحليل التغيرات في أنماط التعاون بين القطاعين على مر الزمن وتجارب سابقة ونتائج الشراكة في المملكة.

ثالثاً، يتم تحليل الجانب المكاني للشراكة، ويتم دراسة تأثير الموقع الجغرافي للشراكة على الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة. يتم دراسة المناطق الجغرافية المختلفة في المملكة وتحليل مستوى التعاون بين القطاعين وتأثيره. كما يتم استكشاف العوامل الجغرافية المحلية التي تؤثر على الشراكة وتحديد الاختلافات في النتائج والتحديات بين المناطق المختلفة.

يساهم فهم دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية في تحسين العملية الإدارية وتعزيز تقديم الخدمات العامة بشكل فعال وفعال.

التوصيات:

- بناءً على استكشاف دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، يمكن توجيه التوصيات التالية:
- ينبغي تعزيز التواصل الفعال والتعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال توفير منصات وآليات لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود. يمكن تنظيم ورش عمل ومؤتمرات ومنتديات لتعزيز التواصل وتشجيع التعاون بين الأطراف المعنية.
- ينبغي توفير برامج تدريبية وتطويرية للموظفين في القطاعين العام والخاص، تركز على تعزيز المهارات والمعرفة المتعلقة بالشراكة وتحسين الحوكمة وكفاءة الخدمة. يمكن أن تشمل هذه البرامج التدريب على العمل الجماعي وإدارة الشراكات وتطوير القدرات الإدارية.
- يجب تحديث وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالشراكة. يجب أن تكون السياسات والإطارات التشريعية مرنة ومبتكرة لتشجيع المشاريع الشراكة وتعزيز الحوكمة وكفاءة الخدمة.
- يجب وضع آليات فعالة لمراقبة ومساءلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ينبغي تحديد مؤشرات أداء واضحة وقياسية لقياس كفاءة الخدمة وتقييم الأداء في إطار الشراكة. يمكن استخدام التقارير والمراجعات الدورية لتقييم تقدم المشاريع الشراكة والتحسين المستمر.
- ينبغي تشجيع الابتكار والاستدامة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة والممارسات المستدامة في تقديم الخدمات العامة. يجب أن تدعم السياسات والمبادرات المبتكرة التي تعزز الابتكار والاستدامة وتشجع على تبني أفضل الممارسات في مشاريع الشراكة.
- ينبغي تعزيز الشفافية والشمولية في عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يجب ضمان وجود آليات للمشاركة المجتمعية والاستشارة العامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراكة. يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالشراكة والتعاقدات والأداء متاحة ومفهومة للجمهور.

□ ينبغي بناء بيئة تعزز الثقة والتعاون بين القطاعين العام والخاص. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز

الشفافية وتعزيز العلاقات الثقافية والتفاهم المتبادل بين الأطراف المعنية. يجب أن تكون هناك إرادة

سياسية قوية ودعم قيادي لتعزيز الشراكة وتحقيق نتائج إيجابية.

- Abdullah, W. (2009, 1). Potentials for Public Private Partnerships for Saudi Municipalities. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338907786_Potentials_for_Public_Private_Partnerships_for_Saudi_Municipalities
- Al-Hanawi, M. K. (2019, 7 4). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1178632919859008?icid=int.sj-abstract.citing-articles.64>
- Alhomadi, A. (2012, 7). Public-Private Partnership Implementations in Saudi Arabia Infrastructure. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/315793475_Public-Private_Partnership_Implementations_in_Saudi_Arabia_Infrastructure
- Biygautane, M. (2016, 10 13). Infrastructure Public–Private Partnerships in Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar: Meanings, Rationales, Projects, and the Path Forward. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1087724X16671719>
- Jubair, S. M. (2022, 1). Critical Success Factors of Public-private Partnership (PPP) Projects in the Kingdom of Saudi Arabia. 19(1). Retrieved from chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.researchgate.net/profile/Jugindar-Singh-2/publication/358054808_Critical_Success_Factors_of_Public-private_Partnership_PPP_Projects_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia/links/62f6f0ddc6f6732999c823
- Khan, C. (2022, 7 23). Privatization, Corporatization, and Public-Private Partnership in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9234922/>
- الغملاس, م. ب. (2023, 7 3). أثر رؤية المملكة 2030 في تعزيز الحوكمة على مستوى القطاع العام والخاص. Retrieved from <https://maaal.com/2023/07/%E2%80%8F-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-2030-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%B9/>
- سفیان, ح. (2022, 4 15). الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية. Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/187445>
- عيسى, م. ع. (2018). الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور. Retrieved from chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://aja.journals.ekb.eg/article_17410_6f1e47b82c507df4b515fa435ff49949.pdf

Midocean University

College of Management

Department of General Administration



Title in English

Exploring the role of public-private partnerships in enhancing governance and service efficiency in public administration in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by:

Ahmed Nawaf Aldawish

Supervised by:

Year:2024